أو رفض، فرص السلام المتاحة. ولعل مراقبة ما يجري بين القوى السياسية الاسرائيلية هذه الأيام يضفي مزيداً من الوضوح على طبيعة الاستجابة الاسرائيلية لامكانات السلام. فالقوى التي ترفض السلام، حالياً، تنطلق من ان الانسحاب من المناطق المحتلة سوف يخل بمعادلة القوة القائمة، وبالتالي يهدّد أمن اسرائيل، باعتبار ان هذه المناطق تشكل جزءاً أساسياً من مكوّنات القوة الاسرائيلية. فتجمّع الليكود، مثلاً، خاض حملته الانتخابية للكنيست الثاني عشر تحت شعار «ان الانسحاب [من المناطق المحتلة العام ١٩٦٧] يشكل أكبر خطر على وجود اسرائيل»(٧٠).

أمّا القوى التي تدعو الى تسوية على أساس الانسحاب من جزء من الأراضي المحتلة (أراض مقابل السلام)، فانها ترى ان استمرار الوضع القائم ينطوي على احتمالات خطرة، حيث ان الوجود الفلسطيني الكثيف في الضفة والقطاع، والمرشح للتزايد الكبير في المستقبل، يشكل اخلالاً خطيراً بمعادلة القوة الاسرائيلية، التي يكون العامل الديمغرافي أحد أركانها الهامة، خاصة وان الزيادة السكانية الطبيعية المرتفعة لدى الفلسطينيين يقابلها معدّل زيادة منخفض لدى الاسرائيليين، وانخفاض كبير في وتائر الهجرة اليهودية. وعليه، فان حزب العمل الاسرائيلي، عندما يعلن تأييده لمبدأ الانسحاب الاقليمي، فانما ينطلق من رؤيته الى الخطر الذي يمثله الوجود السكاني الفلسطيني، ومن ضرورة التخلص من هذا الخطر بالانسحاب من المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع. ولو كانت المعطيات السكانية في فلسطين مختلفة، لاختلف، تبعاً لذلك، موقف حزب العمل من فكرة التسوية القائمة على الانسحاب من مناطق محتلة. وقد عبر وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، عن هذه الرؤية بقوله: «لو أننا كنا سبعة ملايين يهودي أمام مليوني عربي، لكنت عارضت ايجاد تسوية تقوم على مبدأ مناطق مقابل السلام. ولكن، بما ان الشعب اليهودي في الشتات لم يستجب للتحدي الصهيوني، فانني أؤيد حلاً وسطاً اقليمياً، الى حدّ اعادة ثلثي مناطق الضفة الغربية الى سيادة عربية، أي الى الاردن»(٧١).

ان القوى الاسرائيلية، الصهيونية والدينية، على اختلاف منطلقاتها واتجاهاتها، لا تعتبر السلام نهاية للصراع، بل مرحلة جديدة من مراحله. ولهذا، فهي لا تتوقف عند محتوى السلام، باعتبار ان تحقيقه يلغي، أو يقلل من، أهمية عناصر معادلة القوة. ولعل الجدل المحتدم في اسرائيل، منذ انطلاقة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، يعكس بعض جوانب هذه الرؤية الى موضوعة السلام. لقد تشكل في اسرائيل، في آذار (مارس) ١٩٨٨، اطار عريض، ضمّ العشرات من كبار العسكريين الاحتياطيين، الذين أطلقوا على أنفسهم تسمية «مجلس السلام والأمن»، انطلقوا في تأييدهم للتسوية الاقليمية من «ان استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع يضرّ، بشكل متزايد، بقوة الجيش الاسرائيلي، وبكفاءته، وبموارده المالية، وبالطاقة البشرية، ويدفعه الى الانشغال بهدف ثانوي، من خلال الاضرار بالهدف الرئيس، وهو الاستعداد للحرب»(٧٢).

وفي المقابل، فان «مجلس الأمن والسلام»، والذي تشكّل بعد أسابيع من المجلس الأول للدفاع عن موقف القوى الرافضة للحل الاقليمي، انطلق، في موقفه، من القول: «اننا في حاجة الى موارد، والى مساحة أرضية، ومجال حيوي، من أجل بقائنا؛ ولذا، فنحن غير مستعدين للتنازل عن مناطق...»(٧٣).

وهكذا، فان الموقفين، على تباينهما، ينطلقان من نقطة مشتركة، وهي الاستعداد للحرب،